تظاهرة برشلونة
المشهد اصبح يوميا

اسبانيا : اكبر غليان جماهيري منذ الحرب الاهلية

برنامج الحكومة الاصلاحي يقف على مسافة من مطالب المعارضة

لم يكن لا رئيس الوزراء ولا حكومته ولا الملك ، يتوقعون غير ذلك الاستقبال الفاتر لخطاب ارياس نافارو السياسي الذي اعلن فيه معالم البرنامج الاصلاحي الذي وضعته حكومته لهذه المرحلة . فقد كان متوقعا ان لا يحظى هذا البرنامج لا برضى المعارضة ولا برضى اليمين المتطرف الذي ينظر بعين الشك والريبة تجاه اي كلام عن الاصلاح مهما كان ضيق الافق . فالانقسام السياسي حول اسبانيا الغد ، اسبانيا ما بعد فرانكو ، انقسام حاد وواضح المعالم . والسعي الحذر للملك خوان كارلوس من اجل استرضاء القطاع اليميني الليبرالي في جبهة المعارضة الاسبانية الواسعة ، لكن من دون استفزاز الفرانكويين المتصلبين ، كان لا بد وان ينتج مثل هذا البرنامج لحكومته .

لقد كان الاسبانيون يترقبون بنفاد صبر هذا الخطاب السياسي الذي القاه اخيرا رئيس الوزراء . فالصراع لم يعد خافيا بين العناصر الليبرالية النزعه وبين الفرانكويين ، في داخل حكومة نافارو .

وكان هذا الصراع متوقعا منذ تشكيل الحكومة التي ضمت عناصر تدعو الى انقاذ النظام من خلال تطويره . فهذه العناصر ترى بأن اجراء اصلاحات ليبرالية تحتاجها اسبانيا ستكون بمثابة فتح صمامات الامان لهذا النظام وازالة العوائق التي تقف في وجه تقرب اسبانيا الضروري نحو اوروبا الغربية . ولكن هذا التيار يواجه داخل الحكومة تصلب العناصر الفارقة في رجعيتها المتطرفة ، التي لا تثق بنتائج فتح صمامات الامان هذه ، وتتمسك بالوضع القائم ، وتصر على ان حماية هذا النظام الفعالة هي في مواصلة الاعتماد على النهج الفرانكوي القمعي .

وهذه العناصر هي التي تمثل الفرانكويين ، الذين نصبوا انفسهم الاولياء الامناء للنهج الفرانكوي الديكتاتوري ، والذي انعكست ارادته مع بعض « التنازلات » الجزئية التي ارغمت عليها ، في خطاب رئيس الحكومة الذي حدد فيه الخطوط العريضة لبرنامج التغيير السياسي ، فجاء موجزا وغامضا فيما يتعلق بالقضايا الاكثر اثارة للجدل بين جناحي النظام .

ولكن رغم الايجاز والغموض فقد كان واضحا ان الحكومة ستعطي بعض « الديمقراطية » لا كلها ، وللبعض فقط لا للجميع . وببرنامجها الاصلاحي هذا سيبقى على مسافات مختلفة من مطالب القوى السياسية المعارضة على اختلافها ، وان كان يظهر بعض الحرص على السعي لاسترضاء المعارضة من داخل النظام التي لا ترفع لواء التغيير الجذري .

البطالة في اوروبا الغربية

● تزداد نسبة الشباب العاطلين عن العمل ، في بلدان السوق الاوروبية المشتركة ازديادا كبيرا ، حسب تقرير رسمي نشرته لجنة السوق ، على اساس احصاءات في كل بلد على حدة ، شملت فترة السنتين الاخيرتين ، وكشفت عن ارتفاع عدد الشبيبة العاطلة عن العمل بنسبة عدة مئات بالمائة .

وهناك على سبيل المثال ، ٥١ الف شاب دون الخامسة والعشرين من العمر ، كانوا عاطلين عن العمل في المانيا الغربية ، مع نهاية سنة ١٩٧٣ . ولكن هذا الرقم ارتفع منذ ذلك التاريخ ، ووصل قبل شهرين فقط ، الى ٢٨٧ الف عاطل عن العمل .

ايضا ، كان هناك ٩٥ الف شاب عاطل عن العمل في فرنسا ، في حزيران ١٩٧٣ ، وارتفع هذا الرقم الى ٤٦٢ الف عاطل عن العمل في كانون الاول ١٩٧٥ .

اما في بريطانيا فقد اصبح عدد الشبيبة العاطلة عن العمل حتى شهر تموز الماضي ١٩٧٥ ، حوالي ٤٣٦ الف نسمة ، بالمقارنة مع احصاءات وسط سنة ١٩٧٣ ، عندما كان عدد الشبيبة العاطلة عن العمل ، فقط ١٥٤ الف نسمة !

اد من الواضح ان النظام يحاجه الى اسقاطات هذه المعارضة المقبولة . واكسابها قوة سياسية مؤاتية لتوسيع قاعدته وتقديم الشهادة على نواياه الديمقراطية المستقبلية للادارة الاوروبية . لان الانتماء الى هذه الاسرة هدف ملح من اهداف مدريد .

ومن ابرز ما اقترحه رئيس الوزراء نافارو في خطابه ، اجراء « تعديلات محدودة » في دستور اسبانيا المعمول به منذ ثمانية عشر عاما ، وتقضي بتحويل الكورتز (المجلس) الى مجلس نواب منتخب من عامة الشعب يعطى سلطات متساوية مع مجلس اخر من الممثلين المعينين تعيينا .

كذلك وعد ارياس نافارو باصلاح القانون الانتخابي الذي يسمح الى الان بالوجود المشروع للحركة الفاشية الفرانكوية كحزب سياسي . ورغم انه حرص على ان لا يستخدم تعبير « الحزب » الا انه في الواقع يقصد الاشارة الى احتمال السماح بتواجد الاحزاب ، مع استثناء واضح للشيوعيين ولحركة الباسك . كما انه وعد دون تحديد ، بتعديل قانون « مكافحة الارهاب » الذي اقر في شهر آب الماضي لمنح قوى الامن سلطات استثنائية في قمع القوى المعارضة ، ويسمح باعتقال عدد غير محدود ، من دون محاكمات ، بالاضافة الى وعود باصلاح النظام الضرائبي .

وفيما عدا ذلك ، فان البرنامج بمجمله لم يتضمن سوى تحديدات ضئيلة وبدا اكثر اهتماما بالمحافظة على النظام القديم منه باصلاحه . وبذلك بدا ممثلا للنهج الفرانكوي المتصلب اكثر مما ابدى اقتناعا بحجة اليمين الذي يدعو الى اجراء اصلاحات ليبرالية خوفا على مستقبل النظام لا رغبة في تغييره . فاذا كان ابرز ما في البرنامج واكثره

نافارو : شيء من « الديمقراطية » للبعض المختار

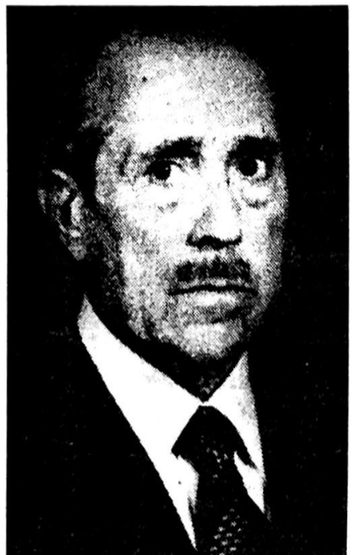

وضوحا ، انشاء مجلس منتخب انتخابا عاما له ذات سلطات المجلس المعين . فان المشكوك فيه ان يستطيع هذا المجلس ان يفعل شيئا لقلب سلطات المجلس الوعيي الذي يسيطر عليه اليمين الفرانكوي .

ولعل اخر ما عكس وجهة نظر اخرى الاستاذ يعقوبي الاسرائيلي ابرتك عالقان على الخطاب بقوله : كنت اعتقد ان الخطاب سيكون محافظا . ولكنني لم اتوقع ان يكون رجعيا (!)

وكان لا بد لهذا البرنامج الاصلاحي المعتدل ان يستثير ردة فعل الشارع الاسباني . بعد ان كان يتوقع الاسبان ان يعكس برنامج الحكومة حرصها على الاقل على استيعاب المعارضة الليبرالية . فجاء استفزازا لاوسع قطاعاتها برجعيته المارد . وقد شهدت اسبانيا منذ اعلان البرنامج الحكومي اعلى درجه من الغليان حتى الان . ربع مليون عامل في قطاع البناء والتعدين والمصارف مؤقفوا عن العمل . عشرات الالوف من المتظاهرين في المدن الاسبانية احتجاجا على الوعود الاصلاحية الحرتبه المرفوضة . وعلى ممارسات السلطة التي تفصح ريف حتى هذه الوعود . وعشرات الالوف من المتظاهرين المطالبين بمجلس تأسيسي الحكم الذاتي .

وقد شهدت اسبانيا في برشلونة اخيرا ، اكبر مظاهره ضد الحكومة منذ انتهاء الحرب الاهلية عام ١٩٣٩ . وقد امتدت الى مقاطعه الباسك المطالبه بالحكم الذاتي ، حيث توجت المظاهرات التي اجتاحت المنطقه بعمليه اغتيال رئيس بلديه مدريد ، فيما استخدمت الشرطه العبارات المطاطه والقابل مسيله الدموع واخرت سلسله من الاعتقال في صفوف المتظاهرين ، وقد اصيب بهراوات الشرطه التي كانت تنهال بقسوه على الجماهير الساخطه ، عدد كبير من المتظاهرين ، من بينهم رهبان كاثوليكيين .

ولا يبدو ان نزاع اسبانيا خاصه في مقاطعات الباسك وكاتالونيا والمدن الصناعيه ، سيشهد درجه من الهدوء النسبي على الامد ، في هذه الفتره ، بل يبدو ان الغليان الجماهيري سيزداد ، لان هذه السياسات التي تحرم القوى العامله من حق التعبير السلمي والمطالبه السلميه بالتغييرات التي تحتاجها اسبانيا بالحاح ، سيكون عليها ان تواجه المزيد من الاضطرابات والعنف ، خاصة وان برنامج نافارو الاصلاحي ، لم يتضمن كلمة واحدة حول حرية العمل النقابي ، واصرار النظام الرجعي على تقنين الاصلاحات الليبرالية الى هذه الدرجه ، سيدفعه بسرعة الى الاختيار بين اثنين لا ثالث لهما . فاما ان يرضخ لضغوط المطالب باصلاحات ليبرالية حقيقية ، واما ان يسقط ادعاءاته الجديدة ويلجا بشكل متزايد ، الى ممارسة سياسة القمع والارهاب .

■

ايران :
١٠٠ الف معتقل سياسي !

كشفت صحيفة « لوموند » الفرنسية في الاسبوع الماضي عن تقديرات تقول بأن عدد المعتقلين السياسيين في ايران قد بلغ ١٠٠ الف معتقل وقالت بأن الضغط الداخلي لا يزال يتصاعد خاصة بعد اعدام تسعة ارهابيين من بينهم فتاة ، بتهمة قتل ثلاثة ضباط اميركيين ، ومن بعد رد طلب استرحام من قبل متهمين اخرين تدور محاكمتهما امام المحاكم العسكرية .

وبعدما اشارت الصحيفة الى رفض السلطة في ايران ملاحقة المعارضين السياسيين الناشطين سوى كمجرمين وقتلة لا اصحاب قضية ، قالت بأن جميع محاولات المنظمات الدولية من اجل ارسال مراقبين لهذه المحاكمات قد باءت بالفشل .

واكدت الصحيفة حقيقة تفاقم المعارضة التي اخذت شكلا مسلحا متصاعدا في السنوات الاخيرة ، وبداية تحركات في الجامعات من اجل مقاومة النظام والنضال لقيام جمهورية فدرالية ، في الوقت الذي تصعد فيه السلطة سياستها القمعية . وقد قالت الصحيفة : « الواقع ان النظام في ايران يلجأ الى المشانق التي اصبحت منطق هذا النظام في مواجهة الخصوم مهما كانت احتجاجاتهم وعدم قناعتهم والاصلاحات التي يطالبون بها » .

موزامبيق :
المزيد من التأميمات

● اعلن في موزامبيق تأميم كافة العقارات التي يملكها الافراد في البلاد ، استكمالا لسلسلة التأميمات التي بدأت بها حكومة جبهة تحرير « فريليمو » في السنة الماضية اثر الاستقلال .

وكان الرئيس سامورا ماشيل قد اعلن هذا المرسوم في خطاب دام اربع ساعات ، القاه في مناسبة « يوم ابطال التحرر الوطني » تخليدا لشهداء الشعب ، والذي صادف ذكرى مرور سبع سنوات على اغتيال ادواردو موندلان ، اول رئيس لجبهة تحرير موزامبيق . واستغل ماشيل المناسبة ليعلن ايضا تغيير اسم العاصمة لورنسو ماركيس ، التي اصبح اسمها مابوتو . وكانت حكومة ماشيل قد امممت كافة الاراضي والمستشفيات والمدارس والتجارات ، في السنة الماضية .

وتسيطر القوات المسلحة ومسؤولو جبهة التحرير على كافة الابنية غير المسكونة او غير المستعملة حتى ولو كان اصحابها في البلاد ، استعدادا لتلقي طلبات السكن فيها ، خاصة من سكان حزام الفقر القائم حول العاصمة ، كمظهر من مظاهر التركة الاستعمارية التي خلفها البرتغاليون .